تفعيل حوكمة المؤسسات وتخفيض عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية: نموذج لجودة المعلومات وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية

Enhancing corporate governance and reducing information asymmetry in financial market: A model of information quality according to international financial reporting standards

عبد الجبار سالمي[1]
Abdeldjabar Selmi
المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان-الجزائر
مخبر الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإداري
a.selmi@esm-tlemcen.dz

سعيد صحراوي
Said Sahraoui
المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان-الجزائر
مخبر الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإداري
s.sahraoui@esm-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2021/04/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

يتطلب الاستثمار في الأسواق المالية وتوجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها امتلاك معلومات عن المؤسسات المدرجة تعتمد نوعيتها وكميتها على النظام المحاسبي المالي الذي ينتجها. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أهم المعايير المقدمة من طرف الهيئات الدولية فيما يخص المعلومات المقدمة لمختلف أصحاب المصالح بالتركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة من طرف هيئات معايير المحاسبة المالية. من أهم النتائج المتوصل إليها: أن الافتقاد إلى النزاهة، الوضوح والدقة في الحسابات يجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرارات الصحيحة، إن جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين في الوقت المناسب تقلل من حالات عدم التأكد لديهم، تساعد كذلك على ممارسة مهامهم وتحقيق أهدافهم في ظل حوكمة المؤسسات، ليتم في الأخير استخلاص نموذج نظري يعتمد على المعايير الدولية يزيد من كفاءة المعلومات وترشيد القرارات.

كلمات مفتاحية: حوكمة المؤسسات؛ أسواق مالية؛ جودة المعلومات؛ ترشيد القرارات؛ معايير دولية.
تصنيف JEL: G10، G11،G14، G30، G32، G34.

Abstract

The investment in financial market and the control of businesses require the possession of information about the listed companies; its quality and quantity depend on the financial accounting system that produces it. This paper aims to discuss the most important international standards in terms of information provided to stakeholders, focusing on the specific characteristics of accounting information prepared by the financial accounting standards board. We have found that the lack of honesty, clarity, and precision of accounts makes investors unable to make the right decisions; the quality of the accounting information provided to external users in a timely manner reduces their uncertainties; helping them to exercise their activities, and achieve their

[1] المؤلف المرسل.

objectives through corporate governance. Finally, we have extracted a theoretical model based on the international standards to increase the efficiency of information and rationalize the decisions.

Keywords: corporate governance; financial market; information quality; rationalisation of decisions; international standards.

JEL Classification: G10،G11،G14 ،G30 ،G32 ،G34.

مقدمة

أدت ظاهرة الفساد المالي والإداري بسبب تظليل وعدم صحة المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح إلى حدوث العديد من الأزمات العالمية، إفلاس الكثير من المؤسسات الكبيرة، انخفاض النمو الاقتصادي، تفاقم معدلات البطالة وخسائر مادية ومالية سواء بأسواق السلع والخدمات أو الأسواق المالية، كما أن عدم توفر الخصائص الضرورية لهذه المعلومات كالشفافية، الوضوح، الدقة في المعلومات ووقت تقديمها يساهم في الرفع من الخطر الذي يتعرض له المستثمر والمساهم مما يسبب ضياع حقوقه ومصالحه.

جاءت الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة للتقليل من المشاكل والتكاليف التي تنشأ بسبب التعارض في المصالح بين مختلف الفاعلين في المؤسسة خاصة بعد ظهور نظرية الوكالة "La Théorie de l'agence" أين يظهر هذا التعارض جليا بين مصالح المسير والمساهم، فالمسير يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الرفع من أرباح المؤسسة من أجل دعم مراكزها وحصوله على تعويضات مهمة والبحث عن سمعة جيدة في المجتمع، في حين المساهم يسعى إلى الرفع من ثروته من خلال أرباح الأصول المالية التي يستثمرها في الأسواق المالية وحصص أرباحهم من المؤسسة التي تتأثر بأجور العمال والضرائب والتكاليف الناتجة عن كفاءة المناجمنت.

تلعب الأسواق المالية دورا هاما في الاقتصادات الوطنية الديناميكية باعتبارها حلقة وصل بين الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض في الأموال (مدخرات) وأولئك الذين يعانون من عجز في التمويل، فهي ممول رئيسي للنشاط الاقتصادي، وقد تعاظم هذا الدور بعد تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية لإتاحة الفرصة أمام المؤسسات للحصول على التمويل من خارج الحدود الوطنية.

في ظل مرحلة تدويل الاستثمار، أصبح للمحاسبة المالية دورا عالميا يساهم في توحيد المعلومات من خلال وضع المعايير والأسس التي تسهل لأصحاب المصالح فهم ما يجري لمستثمراتهم في أي بلد، وعلى هذا الأساس جاءت الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards (IAS) من أجل توضيح كيفية انتاج المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting

Standards Board (FASB) الذي يهتم بوضع معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمؤسسات. على هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي: كيف تساهم جودة المعلومات المحاسبية من تفعيل حوكمة المؤسسات وتخفيض عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية؟

تم الاعتماد في معالجة هذا التساؤل على أهم المعايير الدولية والخصائص النوعية التي جاءت بها هيئة معايير المحاسبة المالية والتي تركز على المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.

تظهر أهمية هذه الدراسة في تحليل البيئة الحديثة التي تتميز بخاصية التعقيد وكثرة المعلومات وتعدد مستخدميها وتضارب مصالحهم في كثير من الأحيان.

محاولة الإجابة على التساؤل المحوري، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير مشكلاتها، وفي البداية تم التطرق إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية الذي يقود إلى تبني مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية كضرورة للتخفيض من حدته وتعزيز حوكمة المؤسسات المدرجة، ثم دراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية المالية على ترشيد قرارات أصحاب المصالح اعتمادا على خاصية الملاءمة، من حيث التوقيت الملائم للمعلومات ومساهمتها في القدرة على التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة بالإضافة إلى خاصية الموثوقية لتحقيق الصدق في التعبير والقابلية للتحقق، ثم التعرض إلى خاصية الثبات في إتباع النسق، التماثل وقابلية المقارنة، هذه الخصائص مجتمعة تساهم في التقليل من خطر تظليل أصحاب المصلحة بمعلومات غير ملائمة وفي وقت متأخر خاصة في ظل تزايد طلب على الجودة، في الأخير استنباط نموذج كلي للدراسة.

1. الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الموضوع في عالم الأعمال الدولية، لا تزال الأبحاث تركز على دراسة العلاقة بين الحوكمة، المؤسسات والأسواق المالية، حيث تناول كل من E, Braunea وآخرون (2020) في دراسة بعنوان "رأس المال غير المادي والحوكمة والأداء المالي" أسباب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال غير الملموس وعواقبه على الأداء المالي من خلال عدد من الشركات الصناعية المدرجة في مؤشر EuroStoxx 600. توصلوا إلى التأثيرات المهمة للحوكمة والهيكل المالي على الإفصاح عن المعلومات حول رأس المال غير المادي كما تبين بشكل خاص أن المحدد الرئيسي لرأس المال غير الملموس هو حوكمة الشركات.

إضافة إلى التأثير المزدوج المباشر وغير المباشر لحوكمة الشركات على الأداء المالي. تعد المنافسة في سوق المنتجات كواحدة من أقوى أدوات حوكمة الشركات المستخدمة لتحفيز المديرين على زيادة قيمة الشركة إلى الحد الأقصى لذلك قام كل من Md. Babar and A. Habib (2020) بتجميع ومراجعة الأدبيات التجريبية حول عواقب المنافسة في سوق المنتجات في

مجالات المحاسبة، التمويل وحوكمة الشركات وتقييمها بشكل نقدي. أين ركزوا على جودة التقارير المالية، وأنشطة التنبؤ بالمحللين، وتسعير الأصول، الاستثمار، قرارات التمويل، والعلاقات بين المنافسة في سوق المنتجات وأدوات حوكمة الشركات الأخرى.

وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المنافسة في السوق لها آثار عميقة على هذه القضايا، فإن النتائج التجريبية غالبًا ما تقدم نتائج متضاربة. تساعد هذه المراجعة الأدبية في المستقبل الباحثين في إجراء مزيد من التحقيق في الآثار المترتبة على المنافسة في سوق المنتجات سواء في الولايات المتحدة أو على الصعيد الدولي.

فيما يخص ملاءمة آليات حوكمة الشركات للمساهمين وارتباطها بمخاطر إفلاس المؤسسات المالية، قام S. Ali وآخرون (2020) بدراسة "حوكمة الشركات ومخاطر إفلاس المؤسسات المالية" على عينة من 556 مؤسسة مالية أمريكية خلال الفترة 2005-2010، ووجدوا أن حوكمة الشركات مرتبطة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر إفلاس المؤسسات المالية. في دراسة أخرى للباحثين B. Balachandran وB. Williams (2018) من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الفعالة، الأسواق المالية، المؤسسات والأزمات. ناقشوا آليات المراقبة المختلفة: المديرين المستقلين والمستثمرين المؤسسيين وسوق الرقابة على الشركات وتأثيرها على خلق القيمة أين تم التوصل إلى دور المؤسسات المالية كمراقبين مفوضين وما يرتبط بها من قضايا حوكمة البنوك ورأس مال البنك والمخاطر النظامية.

2. عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية

في ظل تكامل الأسواق المالية عبر العالم وتعاظم تدفقات رؤوس الأموال، من جهة، وهشاشة النظام المالي العالمي –بسبب: اللاوساطة وارتباط الأسواق المالية واللاانتظام Disintermédiation, décloisonnement et déréglementation- من جهة أخرى، قد يتربّص بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء خطر إمكانية تعرضها إلى أزمات مالية قاسية عابرة للحدود، غالبا ما تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي الحقيقي (Marie Le Page, 2003).

يرجع السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمات إلى ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية من خلال عدم امتلاك المقرِضين لكل المعلومات عن المقتَرِضين وعن جودة مشاريعهم (درجة المخاطرة فيها) مما يجعلهم عرضة لمشكلة الاختيار السيئ - Adverse selection - أي اختيار تمويل مُقتَرِضين يحملون مشاريع ذات درجة مخاطرة عالية أو مشكلة الأخطار الأخلاقية - Moral hazard- بإقدام المقترض بعد حصوله

على التمويل (Mishkin & al, 2007) على انجاز مشاريع تتميز بدرجة مخاطرة كبيرة جدا، تختلف عن تلك المشاريع المتفق عليها قبل حصوله على التمويل. تتسبب هاتين المشكلتين بإعاقة الأسواق المالية في ممارسة وظيفتها كقناة وصل ونقل للأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، أي المستثمرين الممتلكين لمشاريع استثمارية منتجة والمحتاجين للتمويل.

لمعالجة مشكلة الاختيار السيئ في الأسواق المالية، يكفي أن يتم التخلص من ظاهرة عدم تماثل المعلومات عبر تزويد المستثمرين وأصحاب الأموال، بكل المعلومات المفصلة والضرورية الخاصة بالأفراد والمؤسسات الباحثين عن تمويل لأنشطتهم الاستثمارية. تكمن إحدى الطرق لتوفير هذه المعلومات في تفويض شركات خاصة بجمع وإنتاج وبيع المعلومات اللازمة للتمييز بين المؤسسات الجيدة والسيئة. مثل هذه الشركات نذكر Standard and Poors و Moody's الأمريكيتين وFitch الانجليزية، تهتم بجمع، تحليل وبيع معلومات عن ميزانيات المؤسسات واستثماراتها.

يوجد طريقة أخرى تتمثل في تدخل الدولة ومراقبتها لأسواق الأصول المالية عبر دفع المؤسسات لنشر معلومات صادقة عن نفسها، مما يسمح للمستثمرين بالانتقاء لوحدهم أي من هذه المؤسسات هي في حالة جيدة وأي منها هي في حالة سيئة. على سبيل المثال، تفرض الوكالة الفيدرالية الأمريكية (SEC) على المؤسسات التي تبيع أصولها المالية في السوق بالالتزام بمبادئ محاسبية موحدة وبكشف معلومات دقيقة عن حجم مبيعاتها إضافة إلى قيمة أصولها وأرباحها. لكن، في حقيقة الأمر، هذا الإجراء الذي يفرض نشر المعلومات لم يشتغل بالقدر الكافي، وخير دليل على ذلك انهيار شركة Enron الأمريكية المتخصصة في توزيع الطاقة في سنة 2001، رغم احتلالها قبل سنة من ذلك المرتبة السابعة من حيث الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ بعد التحريات التي قامت بها الوكالة الفيدرالية SEC حول الصفقات المالية التي أبرمتها Enron مع شركائها تبين أن هذه الشركة قد باشرت صفقات معقدة بينما قامت بحذف من ميزانيتها مبلغ هام من الديون والعقود المالية، وهذا ما قد أدى إلى تغليط المستثمرين الماليين في قراراتهم.

3. المعايير المحاسبية الدولية لتخفيض عدم تماثل المعلومات

إن حجم الطلب على الأصول المالية (الأسهم والسندات) التي تطرح في البورصة من قبل المؤسسات يؤثر بشكل كبير على قيمة ومستوى أداء هذه الأخيرة. بينما يتطلب اتخاذ قرار الاستثمار في الأسواق المالية امتلاك معلومات فعالة وصحيحة في الوقت المناسب عن المؤسسات المدرجة، تعتمد نوعيتها وحجمها على النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاجها.

أظهرت الكثير من الأبحاث، مثل دراسة Leuz وVerrecchia (2000)، دراسة Ashbaugh وPincus (2001)، ودراسة Healy وPalepu (2001)، أن المعايير المحاسبية الدولية، مقارنة مع المعايير الوطنية أو المحلية تسمح بإنتاج معلومات جيدة سواء من ناحية النوعية أو الكمية. حسب نفس هذه الدراسات، إن الإفصاح على معلومات تتميز بالكثرة والنوعية سَيُوفر فوائد اقتصادية، خاصة فيما يتعلق بقضية تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات (خاصة بين المسيرين والمساهمين) وما ينجر عن ذلك من تدني تكلفة رؤوس الأموال المقترضة وكذا خفض تكلفة مراقبة المساهمين لمسيري المؤسسة. كما أكد هيثم علي محمد ورشا عدنان أحمد (2014) على أهمية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية حتى يتم رفع كفاءة سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين وكذا فرص استثمارهم في هذه السوق.

استجابة لهذا الواقع، أصبحت المؤسسات الأوروبية، على سبيل المثال، المدرجة في البورصة مجبرة على نشر تقارير مالية، سنوية ونصف سنوية، تكون مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS (Dicko & Khemakhem ، 2008) وهكذا ستسمح هذه المعايير الجديدة للمستثمرين بمقارنة مختلف المؤسسات بسهولة تامة، مع احتمال تجنب وقوعهم في مشكلة الاختيار السيئ.

4. معايير التقارير المالية الدولية وحوكمة المؤسسات المدرجة

في ظل تكامل الأسواق المالية الدولية والعولمة الاقتصادية، أصبح من الممكن أن يلتقي في نفس المؤسسة مستثمرين (مساهمين) محليين وآخرين أجانب، تجمعهم نفس المصلحة بطبيعة الحال، لكن هؤلاء الأجانب هم في حاجة لمعلومات مفهومة وموحدة على المستوى الدولي حتى يتمكنون من مراقبة المسيرين والإشراف على استثماراتهم وكذا اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب. إن نشر معلومات (تقارير محاسبية ومالية) وفقا لمعايير IFRS هو كفيل لسد هذه المتطلبات وبالتالي جذب المستثمر الأجنبي الذي يعتبر تواجده (كمساهم) في المؤسسة المحلية كداعم لتفعيل ممارسات الحوكمة.

على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها من أكبر القوى الاقتصادية العالمية وأكبر الحاضنات للمستثمرين في مختلف بورصات العالم، تعتبر المؤسسات المستثمرة في عالم المال، وعلى رأسها صناديق المعاشات وشركات التأمين، مُتَطَلِّبَة جدا لعنصر المعلومات (من ناحية الكمية والنوعية)، وتواجدها كمساهم في مؤسسة وطنية سيفرض على هذه الأخيرة اعتماد عدة قوانين ومعايير تكون مُحَدِّدَة للعلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى،

وهذا كله من أجل تحقيق الشفافية والعدالة والاستقلالية ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين. في نفس سياق هذه الفكرة، أشار Ginglinger و L'her (2006) إلى أن تواجد مستثمرين أجانب من المؤسسات سيكون له انعكاس ايجابي على أسعار الأصول المالية للمؤسسة، كما أن هذين الاقتصاديين يعتقدان أن هؤلاء المستثمرين سيساهمون في الدفع نحو تبني المعايير الدولية للحوكمة، وأنه يمكن لحضورهم أن يعتبر حماية للمستثمرين الصغار بهذه المؤسسة.

5. تأثير جودة المعلومات المحاسبية المالية على ترشيد قرارات أصحاب المصالح

تمثل المعلومات المحاسبية المالية عمق الشفافية من أجل سيرورة الأسواق المالية، ليس فقط لحماية الحقوق بين المستثمرين الذين يسعون إلى الحصول على قدر متساو من المعلومات من أجل تحديد استراتيجياتهم الاستثمارية، بل لتفادي ما حدث مع مؤسسات مثل "Enron" والإقبال على الاستثمار في مؤسسات جديرة بالاحترام (Peltier, 2004). أصبح للخصائص النوعية للمعلومات المتمثلة في مختلف القوائم المالية التي تعدها المحاسبة أمرا ضروريا لاتخاذ القرارات من طرف أصحاب المصالح ويجب أن تقدم وفقا للمعايير الدولية من أجل قابلية فهمها، وتتصف بالملاءمة والموثوقية، واتساق الطرق بين الدورات حتى تمكن من قابلية مقارنتها خلال فترات متتالية (الشكل رقم 01).

الشكل 01: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية

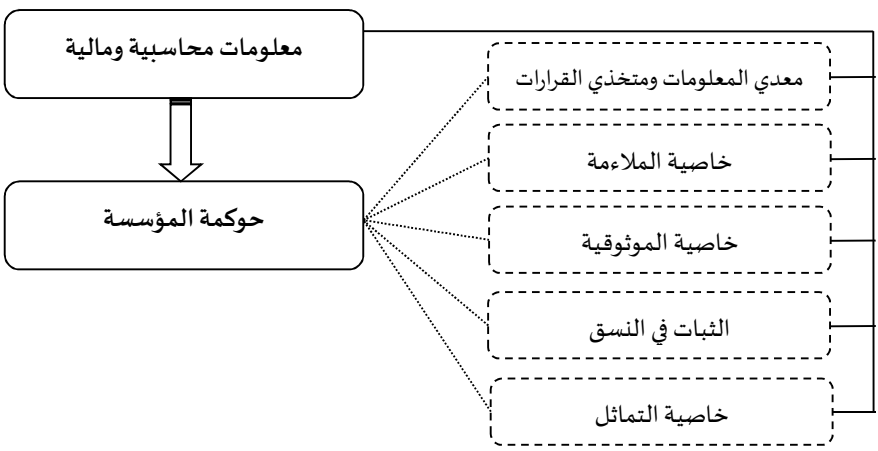

المصدر: من إعداد الباحثين.

تعد جودة المعلومات ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق

الطرق والأساليب البديلة (جربوع. 2004)، السبب الذي أدى إلى إصدار البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) بصفة أكثر شمولية لهذه الخصائص.

6. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات

إن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم من شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات، ومن ثم يتم الحكم عليها من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة (الحوبيتي، الصكه، 2003). إن توحيد معايير انتاج المعلومات يسمح لمستعملها من فهمها، لذلك يجب تجنب التعقيد، على أصحاب المصالح كذلك أن يتمكنوا من قراءتها واستيعاب مضمونها وتأثير متغيراتها.

للحصول على معلومات صحيحة وصادقة ومناسبة بجودة عالية، يجب على من يعدها (المحاسب) ومراجعها (المدقق) أن يتحلوا بالتكوين، الكفاءة المهنية، السلطة، الاستقلال واتباع قواعد السلوك المهني المتعارف عليه. فالمنظمة الدولية للمعايير تركز على التأهيل العلمي والعملي (الخبرة المهنية) إلى جانب الاستقلال والحياد (لعماري، مناعي، 2010)

بداية الثلاثينات، تم افتراض المستثمر العادي -Average Investor- ضمن مجال محدد للإفصاح المحاسبي) قائمتي الدخل والمركز المالي فقط(باعتباره لا يستطيع الحكم على كفاءة المؤسسة ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية بل كان يعتمد على مدقق الحسابات، ثم ظهر المستثمر الحصيف - Prudent Investor - نتيجة للاتجاه النفعي في البحوث المحاسبية، ويصبح بذلك الإفصاح الإعلامي وفق (FASB) يتضمن زيادة إلى ما يقدمه الإفصاح التقليدي -Traditional Disclosure- على قائمة التدفق النقدي والتغيرات في حقوق الملكية وقوائم مالية ملحقة معدلة بالتغيرات في مستويات الأسعار وقوائم مالية موحدة لمجموعة المؤسسات كوحدة متكاملة وتقارير المؤقتة وعائدات السهم (حلوه حنان. 2003)، مع بداية السبعينات ووفقا (FASB) المستثمر الحصيف يتمتع بإلمام جيد بالمعايير والقواعد المالية والاقتصادية تمكنه من تتبع الوقائع وتحليلها واتخاذ القرارات الاستثمارية ذات المردودية.

7. خاصية الملاءمة Relevance

هناك علاقة بين الملاءمة في المعلومات المحاسبية والقرارات التي يتم اتخاذها، فالاستغناء على معلومات ملائمة يؤدي إلى حالات عدم التأكد أو المخاطرة وامكانية اتخاذ القرارات الخاطئة

يكون واردا بصفة كبيرة، "فعندما تفقد المعلومات القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة (الجعارات، 2008).

كي تتصف هذه المعلومات بالملاءمة يجب أن تكون لديها القدرة على إحداث اختلاف أو تغيير في قرارات مستخدميها ويجب أن تتطابق أو تغير توقعات مستخدم القرار (الججاوي وآخرون، 2013) وذلك بصدد تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح قرارات وتوقعات سابقة (الحسبان، 2013). يجب توافر ثلاث خصائص حتى تكون المعلومات ملائمة: الخاصية الأولى التوقيت الملائم للمعلومات Timeliness من خلال إيصالها إلى المستخدمين في وقتها قبل أن تفقد منفعتها وتأثيرها على اتخاذ القرار خاصة بسبب كثرة الطلب في عصر تكنولوجيا المعلومات على التقارير الدورية، بالإضافة إلى المدة التي يتم فيها نشر التقارير السنوية أين أصبحت بعض المؤسسات تقدم تقاريرها السنوية خلال الشهر الأول بدلا من الأربعة أشهر الأولى، "فمصداقية أسواق المال تتعزز من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات التي يتم تداول أوراقها المالية بالصورة الكافية وفي الوقت المناسب ودون تأخير (صيام، سريع، 2007)."

تتحقق الخاصية الثانية المتمثلة في القدرة على التنبؤ بالمستقبل Predictive Value انطلاقا من المعلومات المالية التي يتم الحصول عليها بالتراكم، يتمكن المستخدمون من اتخاذ قرارات نتيجة لإمكانية تحديد النتائج الممكن الوصول إليها وتجنب المعوقات التي تعرقل تحقيق الأهداف .

تتجلى أهمية استخدام مخرجات النظام المحاسبي في التنبؤ بخطر الإفلاس عند استخدام طريقة التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرق وأكثرها فاعلية، فالتحليل المالي يتناول بالدراسة موضوع خطر الإفلاس من زاويتين أساسيتين هما (شعيب، أسماء، 2009):

-التوازن المالي على المدى الطويل؛

-التوازن المالي على المدى القصير.

إن فاعلية طريقة التحليل المالي بهدف تقييم الوضعية المالية والتنبؤ بخطر الإفلاس تعتمد على جودة المعلومات التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم ختامية، حيث أن 13 % من حالات الإفلاس في فرنسا سببها عدم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي (شعيب، أسماء، 2009)، فلا يجب فقط أن تعكس الحسابات بدقة النشاط في الماضي، لكن يجب أن تسمح بتوضيح التوقعات المستقبلية، فالسوق والمستثمرون يطالبون باتصال أكثر فائدة ولكن أن يستطيع توجيههم أكثر نحو المستقبل (Peltier, 2004) .

إن القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة Feedback Value تمثل الخاصية الثالثة للملاءمة، حيث تساهم المعلومات في تقييم صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، فالمعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقا غالبا ما تكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرار تال حيث تقدم المعلومات قيمة تنبؤية وقيمة تغذية عكسية في نفس الوقت مثل التقارير المرحلية المؤقتة ... فكلما كانت المعلومات ذات قيمة تنبؤية أكبر وكلما حصل عليها المستخدم في التوقيت المناسب كلما كانت المعلومات أكثر ملاءمة (وهبه، 2005).

8. خاصية الموثوقية Reliability

عادة ما يحصل متخذو القرارات على معلومات من المؤسسة ذاتها، حيث يتولد حافز لدى إدارة المؤسسة في جعل أعمالها تبدو بشكل أفضل على خلاف ما هو في الواقع (لطفي، 2008)، يلجأ أصحاب المصالح في حالة عدم اقتناعهم بالمعلومات المقدمة من طرف الإدارة إلى التدقيق الخارجي.

المدقق يقيس درجة الموثوقية في المعلومات المالية ويقدم رأيا بشأنها؛ هل هي معدة بشكل صحيح ووفقا للقواعد المحاسبية العامة المتفق عليها عالميا (GAAP) ؟ فدوره ينحصر في الحد والتقليل من الضرر الذي قد تلحقه إدارة المؤسسة في المعلومات المعلنة بسبب رغبتها في تغيير عرض بعض البنود المالية، وبالتالي عمل المدقق لا يلغي الضرر ولكن يقلل منه (البصيري، 2008). كما نجد الاعتماد على الرقابة الداخلية ضرورة من أجل حماية أصول المؤسسة والحصول على جودة المعلومات وتحقيق الكفاءة (Bouzid, 2007) ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر من أجل تحديد درجة الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات أو رسم الخطط المستقبلية (جمعة، 2005).

لذلك نجد خاصية الموثوقية تنص على أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله وهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها (حنان، 2003)، دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها (الجعارات، 2008)، ويجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعلها مضللة (Collection gestion, 2008) تتكون الموثوقية من ثلاث خصائص فرعية: المكون الأول يركز على الصدق في التعبير Representational Faithfulness حيث يجب على المعلومات

المعدة من طرق المحاسبة المالية أن تعطي صورة حقيقية وتمثل بصدق التدفقات التي تقوم بها المؤسسة، وأي تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثائق اثبات قانونية.

غالبا ما يوجد تعارض بين ملاءمة المعلومات من ناحية وبين إمكانية الاعتماد على المعلومات من ناحية ثانية. ففي بعض الحالات يكون من الضروري التضحية إلى حد ما بدرجة ملاءمة المعلومات لكي يتوافر لهذه المعلومات إمكانية الاعتماد عليها (وهبه، 2005)، المحاسبة كعلم اجتماعي، الصدق في التعبير لا تكون المعلومات مؤكدة بصورة مطلقة، فهناك بنود كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم كما أن احتمال حدوث الخطأ أمر وارد كعدم التسجيل أو الأخطاء الحسابية (جمعة، 2005). إن الصدق في التعبير يتطلب من معدي المعلومات الابتعاد على التحيز لطريقة معينة على أخرى لحساب جهة معينة، ففي حال تم تغيير طريقة التقييم أو القياس، يجب تقديم تبريرات لذلك.

المكون الثاني يتمثل في القابلية للتحقق Verifiability والذي يعني التوصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس طرق القياس، فوصول المدققون الخارجيون لنتائج مختلفة يدل على أن المعلومات غير قابلة للتحقق، وبالتالي لا يعتمد عليها فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية. معلومات التكلفة التاريخية التي يقدمها المنهج البراجماتي الحالي والمعتمد في التطبيق العملي كإجراءات مقبولة عموما هي معلومات قابلة للتحقق، ولكنها غير صادقة في التعبير عن الواقع، ولذلك هي غير موثوق بها ولا يعتمد عليها بسبب التناقض بين تحقيق شرط قابلية التحقق وتجاهل شرط الصدق في التعبير (حنان، 2003).

يعد الحياد Neutrality مكونا ثالثا لخاصية الموثوقية، فالمعلومات المتحيزة التي يقصد من خلال تغيير قرارات أصحاب المصالح وتوجيه سلوكاتهم انطلاقا من اتباع طرق معينة على حساب طرق أخرى لا يمكن الاعتماد عليها لأنها لا تتصف بخاصية الحياد، كلما اتصفت المعلومات المحاسبية المالية بالحياد كلما ساهم في الرفع من الثقة تجاهها من طرف أصحاب المصالح باعتبارها تقدم صورة حقيقية لما هو واقع.

9. خاصية الثبات في إتباع النسق Consistency

إن الثبات في اتباع الإجراءات المحاسبية من طرق التسجيل والتقييم وعرض النتائج بطريقة موحدة خلال الدورات يجعل المعلومات ذات فعالية بالنسبة لمستخدميها، حيث تسهل عملية مقارنة معطيات القوائم المالية بين الدورات في المؤسسة ذاتها.

كما أن هذا الثبات يمكن أن يكون نسبيا من خلا إجراء تعديلات تتوافق مع تغيرات في النشاط بشرط أن يتم تبرير ذلك في الملاحق حتى يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف مستخدمو القوائم المالية ويتمكنوا من اتخاذ القرارات الصائبة.

10. خاصية التماثل وقابلية المقارنة Uniformity And Comparability

يهدف معيار IAS 1 إلى بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ويطبق على كافة أنواع المنشآت بما في ذلك البنوك وشركات التأمين (Collection gestion. 2008)، حيث نجد ضمن المعايير الدولية مبدأ استمرارية الأساليب والطرق من دورة إلى أخرى والمحافظة على أساليب المحاسبة بهدف امكانية التقييم بين الدورات، وفي حالة تغيير الأساليب يتم تبرير ذلك في الملاحق.

المعيار المحاسبي الدولي رقم" 8" بعنوان" التغييرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والأخطاء"، يضع الإرشادات التي يجب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وبشكل يعمل على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، وبما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، فحدد المعيار الحالات المسموح فيها للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية، كما حدد الحالات التي لا تدخل في إطار تغيير السياسات المحاسبية (يوسف، 2009).

حذر Perera (1959) الدول النامية بأنه يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية للمقارنة وبين مجرد التوحيد، كما يجب ألا يسمح لها بأن تكون عائقا للأخذ بمعايير محاسبية متطورة (Collection gestion, 2008)، إلا أن قابلية المقارنة هي هدف ليس واقعي دائما نتيجة اختلاف ظروف كل مؤسسة مما تستدعي معالجات محاسبية مختلفة. بالإضافة إلى التماثل الذي يشجع على تقليل فجوة التنوع في الممارسات المحاسبية يكون ضروري اختيار إجراءات محاسبية تلائم اختلاف الظروف بحيث تصبح نتائج العملية المحاسبية أكثر واقعية ومنفعة.

11. استخلاص نموذج الدراسة

تتم الحوكمة من خلال القيام بالإفصاح الملائم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة معلومات التي تقوم بها المؤسسة مع متعاملها والمتعلقة بأدائها ومركزها المالي، وهي أداة جيدة تمكن المستثمرين من التأكد من حسن إدارة اموالهم، وتوفير معلومات عادلة لكافة أصحاب المصالح، وتعد وسيلة للحكم على كفاءة مجالس الإدارة ومحاسبتهم. هذا الإفصاح يتأثر بكمية ونوعية المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة كحد أدنى، وكذلك المعلومات المالية وغير المالية التي تسهل فهم حقيقة الوضع المالي والنتائج المحققة وتزويد مستعملي المعلومات بالبيانات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (الشكل 02).

الشكل 02:

جودة المعلومات في تفعيل حوكمة المؤسسات و ترشيد قرارات أصحاب المصالح

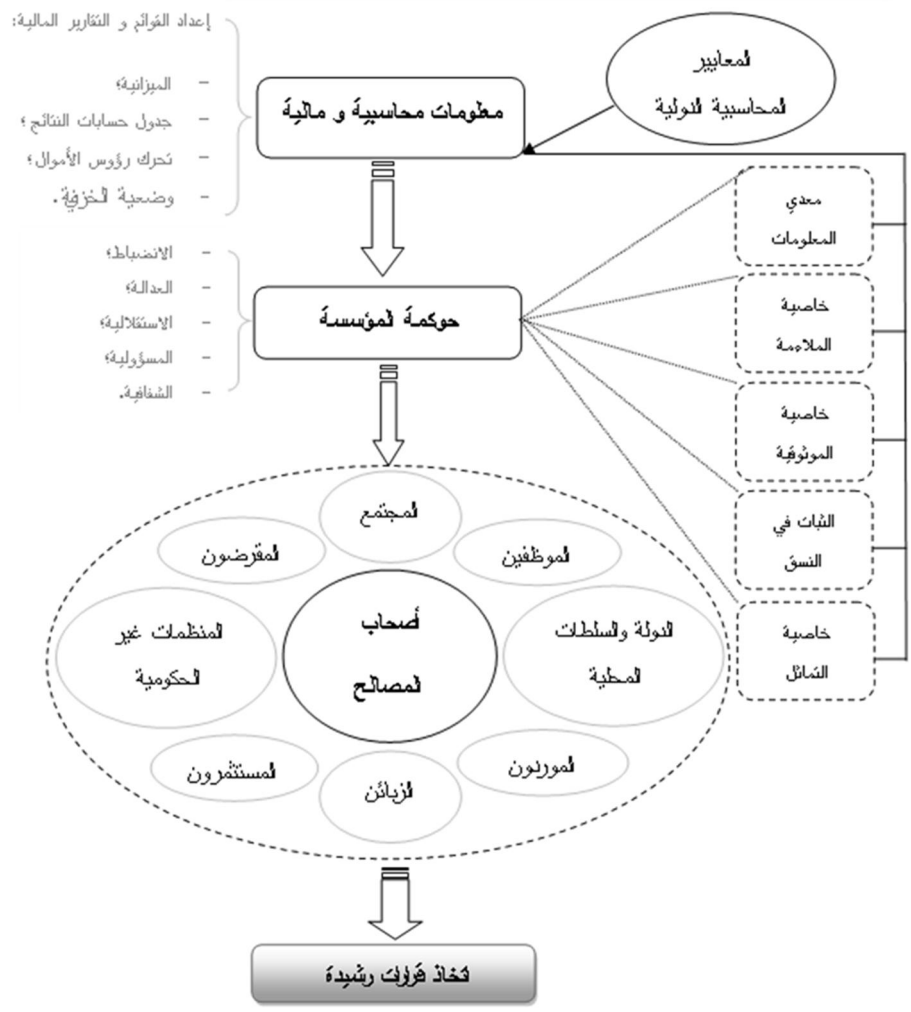

المصدر: من إعداد الباحثين

خاتمة

أدى إفلاس العديد من الشركات العالمية إلى زيادة انشغال الأسواق المالية بجودة المعلومة المحاسبية التي تقدمها المؤسسات كما أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 ساهمت في تنامي الوعي لدى الدول بأهمية المعايير المحاسبية الدولية وأبعاد نظام محاسبي قوي يضمن الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

يمكن عرض أهم نتائج البحث المتوصل إليها كما يلي:

إن الاعتماد على جودة المعلومات المحاسبية المالية يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسات وتخفيض عدم تماثل معلومات الأسواق المالية، هي صفات تجعل معلومات القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة وتمثل بعدالة المركز المالي والأداء، مما يخفض من تكلفة الوكالة كتكاليف مراقبة المساهمين لمسيري المؤسسة.

كلما كانت المعلومات ذات جودة كلما ساهم في اتخاذ قرارات ذات فعالية من طرف أصحاب المصالح. حسب محمود وجربوع (2004) فإن تعدد طرق القياس والإفصاح المحاسبي يتطلب معيارا لتقييم تلك البدائل المتعددة واختيار البديل المناسب، ولذلك نجد أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعتبر ذات أهمية كبيرة تساعد على اختيار هذا البديل الأكثر نفعا.

-تمثل خاصيتا الملاءمة والموثوقية معا وبدرجة عالية من التأكد الوضع الأمثل لتصبح المعلومات أكثر نفعا في اتخاذ القرارات، لكن الحياة العملية ناذرا ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، ومن هنا يجب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد بسبب احتمالات التعارض بين الخاصيتين (صالح، 2009).

عمليا يوجد بعض التعارض في خصائص المعلومات بناء على اختلاف في طرق التقييم أو القياس، فمثلا عند استخدام التقييم أثناء القيام بأعمال نهاية الدورة وإعداد القوائم المالية، إذا اعتمد على التكلفة التاريخية يتم تدعيم أكثر لخاصية الموثوقية، أما إذا تم تفضيل استخدام القيمة السوقية فإنه يتم تدعيم أكثر لخاصية الملاءمة؛

هناك علاقة بين تكلفة إنتاج وتوزيع المعلومات والمنفعة المتوخاة منها، "إذ يوجد في أدبيات نظرية القرارات طريقة لقياس منفعة المعلومات تتمثل بالزيادة في الربح المتوقع. والمقصود بالربح هنا هو الفائدة (المنفعة) الناجمة عن القرار نتيجة توفر المعلومات، والزيادة الإضافية في الربح تمثل قيمة المعلومات التي أنتجت هذه الزيادة، وتقاس عادة الأرباح (أو المنافع) الناتجة عن القرار بوحدات نقدية (الرفاعي، الرمحي، جلال، 2009)".

تقترح هذه الدراسة الاهتمام بتطوير مجال الحوكمة وتطبيقها على مجال أوسع كي تتحقق منافع منتجي المعلومات ومستخدميها من هذه الخصائص، إلا أن تقييم تكاليف إنتاجها ومنافعها المحققة تبقى عملية متطورة عبر الزمن نتيجة لتطور حاجات أصحاب المصلحة والتي يمكن أن تكون متعارضة أو مختلفة، لذلك يصبح الموازنة بين الانتاج والتكلفة وتطور المنافع مجال تطوير بالنسبة لحوكمة المؤسسات على المستوى الوطني والدولي.

المراجع

-المراجع باللغة العربية:

أحمد حلمي جمعة. (2005). " المدخل إلى التدقيق الحديث "، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن.

أحمد لعماري، حكيمة مناعي. (2010)." ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية"، مجلة علوم إنسانية الجزائر، السنة السابعة: (45)، الجزائر.

أمين السيد أحمد لطفي. (2008). " إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة "، الدار الجامعية دار نشر للثقافة، مصر.

أمين السيد أحمد لطفي، " المراجعة وخدمات التأكد "، الدار الجامعية دار نشر الثقافة، مصر.

خالد جمال الجعارات. (2008). " معايير التقارير الدولية" IASs IFRSs ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

خليل الرفاعي، نضال الرمحي، محمود جلال. (2009). " أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة.

رضا إبراهيم صالح. (2009). " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، (2)، المجلد رقم 46.

رضوان حلوه حنان. (2003). " النموذج المحاسبي المعاصر "، دار وائل للنشر، الأردن.

شنوف شعيب، زاوي أسماء. " دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية "، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 20-2009/10/21.

طارق عبد العالي حماد. (2005). "حوكمة الشركات: تطبيقات الحوكمة في المصارف "، الدار الجامعية، مصر.

طارق عبد العالي حماد. (2008). " حوكمة الشركات: المفاهيم المبادئ التجارب المتطلبات "، الدار الجامعية، ط 2، مصر.

طلال الجحاوي وآخرون. (2013). " أساسيات المعرفة المحاسبية "، اليازوري، الأردن.

عطا الله أحمد الحسبان. (2013). " نظم المعلومات المحاسبية"، اليازوري، الأردن.

علي يوسف. (2009). " المعيار المحاسبي الدولي رقم 8: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء "، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا.

فهيد محسن البصيري. " مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية "، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان-طرابلس-، لبنان، 13-14 مارس 2008.

قاسم م.إبراهيم الحوبيتي، زياد هـ .يحيى الصكه. (2003). " نظام المعلومات المحاسبية "، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق.

محمد الصبان، أحمد شحاته. (1994). " المحاسبة المالية، القياس والاتصال المحاسبي "، الدار المجتمعية.

سالم محمد عبود، " الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية "، المؤتمر العلمي الثالث، 28-2009/04/29، الأردن.

محمد سليم وهبه، "البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية"، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005.

محمد مصطفى سليمان، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري "، الدار الجامعية، مصر، 2006.

هيثم علي محمد، رشا عدنان أحمد، 2014، دور المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة عمل سوق العراق للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2014، العدد 5، الصفحات 307-334.

وليد زكريا صيام، عادل محمد سريع، " مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 21، (1)، 2007.

يوسف محمود جربوع. (2004). " نظرية المحاسبة "، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

ياسر أحمد السيد محمد الجرف، " أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية "، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض –المملكة العربية السعودية، 18-2010/05/19.

-المراجع باللغة الأجنبية:

Ashbaugh H., Pincus M. (2001). « Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings », Journal of Accounting Research, Vol.39, No 3.

B. Balachandran, B. Williams. (2018). « Effective governance, financial markets, financial institutions & crises», Pacific-Basin Finance Journal 50, https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2018.07.006

Bouzid, Ba, « Audit Interne et Contrôle Interne, acteurs clés et majeurs de la bonne gouvernance », Colloque international: gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise (R.S.E), Université de Tlemcen, Algérie, 2007.

Brahmia B, Katouche A, « L'audit légal: un mécanisme pour gérer la théorie d'agence », Colloque international: gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise (RSE), Tlemcen, Algérie 2007.

Collection gestion. (2008). « IAS & IFRS », Publication de Metidja, Algérie.

Dicko S., Khemakhem H. (2008), « L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français », La comptabilité, Le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, pp.CD.Rom. « halshs-00522509 »

E. Braune, et al. (2020), «Intangible capital, governance and financial performance », Technological Forecasting and Social Change, Volume 154, https://doi.org/10.1016/j.techfore.2020.119934.

Mishkin., F & al. (2007) « Monnaie, banque et marchés financiers », Pearson Education France, 8ème édition.

Ginglinger E., L'her J-F. (2006). « Ownership Structure and Open Market Stock Repurchases in France », European Journal of Finance, Vol.12, No1.

Healy P. M., Palepu K. G. (2001), « Information Asymmetry, Corporate Disclosure and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature », Journal of Accounting and Economics, Vol.31, No 1-3.

Le Page., J M. (2003). « Crises Financières Internationales & Risque Systémique», De Boeck & Larcier s.a.

Leuz C., Verrecchia R. E. (2000). « The Economic Consequences of Increased Disclosure », Journal of Accounting Research, Vol.38.

Md. Babar and A. Habib (2020). « Product market competition in accounting, finance, and corporate governance: A review of the literature », International Review of Financial Analysis, Volume 73. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2020.101607.

Peltier, F. (2004). « La Corporate Governance », Dunod, Paris.

S. Ali, N. Hussain, J. Iqbal. (2020), « Corporate Governance and the Insolvency Risk of Financial Institutions », North American Journal of Economics & Finance, doi: https://doi.org/10.1016/j.najef.2020.101311.